

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

باب جامع الأيمان يرجع في الأيمان إلى النية أو إلى سبب اليمين وما هيجها .
قوله يرجع في الأيمان إلى النية .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم .
وقال القاضي : يقدم عموم لفظه على النية احتياطا .

تنبيه : قوله يرجع في الأيمان إلى النية مقيد بأن يكون الحالف بها غير ظالم نص عليه
على ما تقدم وأن يحتملها لفظه مطلقا على الصحيح من المذهب .
قدمه في الرعايتين .

وجزم به أبو محمد الجوزي .
وصححه في تصحيح المحرر .

وقال في المحرر وجماعة : ويقبل منه في الحكم إذا قرب الاحتمال وإن قوي بعده منه : لم
يقبل وإن توسيط : فروايتان .
وأطلقهما في الفروع .

وتقدم ذلك في أول باب التأويل في الحلف .
وتقدم تصوير بعض مسائل من ذلك وذكر الخروج من مضايق الأيمان مستوفى في باب التأويل في
الحلف في أوله وآخره فليراجع .

قوله فإن لم يكن له نية : رجع إلى سبب اليمين وما هيجها .
وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى والوجيز و تذكرة ابن عبدوس و المنور و منتخب الآدمى وغيرهم .
وقدمه في الفروع وغيره .

قال في الفروع : وقدم السبب على النية الخرقى والإرشاد و المبهج .
وحكى رواية .

وقدمه القاضي بمowa فقتة للوضع .

وعنه : يقدم عموم لفظه على سبب اليمين احتياطا .
وذكر القاضي : وعلى النية أيضا انتهى .

وقال الزركشى : اعتمد عامة الأصحاب تقديم النية على السبب .
وعكس ذلك الشيرازي فقدم السبب على النية انتهى .
قلت : وقطع به في الإرشاد .

وقول صاحب الفروع وقدم الخرقى السبب على النية غير مسلم .

وقال الزركشى أيضا - لما تكلم على كلام الخرقى - : إذا لم ينو شيئا - لا ظاهر للفظ ولا غير ظاهره - رجع إلى سبب اليمين وما هيجهها أي أثارها .

فإذا حلف لا يأوي مع امرأته في هذه الدار وكان سبب يمينه غيطا من جهة الدار لضرر لحقة من جيرانها أو منه حصلت عليه بها ونحو ذلك : اختتمت يمينه بها كما هو مقتضى اللفظ . وإن كان لغيط من المرأة يقتضي جفاءها ولا أثر للدار فيه : تعدى ذلك إلى كل دار للمحلوف عليها بالنص وما عداها بعلة الجفاء التي اقتضاها السبب .

وكذلك إذا حلف لا يدخل بلدا لظلم رآه فيه ولا يكلم زيدا لشربه الخمر فزال الظلم وترك زيد شرب الخمر : جاز له الدخول والكلام لزوال العلة المقتضية لليمين .

وكلام الخرقى يشمل ما إذا كان اللفظ خاما والسبب يقتضي التعميم كما مثلناه أولا أو كان اللفظ عاما والسبب يقتضي التخصيص كما مثلناه ثانيا .

ولا نزاع بين الأصحاب - فيما علمت - في الرجوع إلى السبب المقتضي للتعميم واختلف في عكسه .

فقيل : فيه وجهان .

وقيل : روايتان .

وبالجملة : فيه قولان أو ثلاثة .

أحدها : - وهو المعروف عن القاضى فى التعليق وفي غيره و اختيار عامه أصحابه : الشريف وأبي الخطاب فى خلافهما - : يؤخذ بعموم اللفظ وهو مقتضى نص الإمام أحمد ٢ و ذكره .

والقول الثاني - وهو ظاهر كلام الخرقى و اختيار أبي محمد و حكى عن القاضى فى موضع - : يحمل اللفظ العام على السبب ويكون ذلك السبب مبينا على أن العام أريد به خاص .

والقول الثالث : لا يقتضى التخصيص فيما إذا حلف لا يدخل البلد لظلم رآه فيه و يقتضى التخصيص فيما إذا دعي إلى غداء فحلف لا يتغدى أو حلف لا يخرج عبده ولا زوجته إلا بأذنه والحال يقتضي ما داما كذلك .

وقد أشار القاضى إلى هذا فى التعليق انتهى كلام الزركشى .

وقال فى القاعدة الرابعة والعشرين بعد المائة - وتبعد فى القواعد الأصولية - : .

هل يخص اللفظ العام بسببه الخاص إذا كان السبب هو المقتضى له أم يقضي بعموم اللفظ ؟ فيه وجهان .

أحدهما : العبرة بعموم اللفظ .

اختاره القاضى فى الخلاف و الآدمى و أبو الفتح الحلوانى و أبو الخطاب وغيرهم .

وأخذوه من نص الإمام أحمد ٢ فى رواية علي بن سعيد فيمن حلف لا يصطاد من نهر لظلم رآه

فيه ثم زال الظلم .

قال الإمام أحمد ٢ : النذر يوفي به .

والوجه الثاني : العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ .

وهو الصحيح عند صاحب المغني و البلقة و المحرر .

لكن المجد استثنى صورة النهر وما أشبهها كمن حلف لا يدخل بلدا .

لظلم رآه فيه ثم زال الظلم .

فجعل العبرة في ذلك بعموم اللفظ .

وعدى المصنف الخلاف إليها .

ورجحه ابن عقيل في عدم الأدلة وقال : هو قياس المذهب .

وجزم به القاضي في موضع من المجرد .

واختاره الشيخ تقي الدين ٣ .

وفرق بينه وبين مسألة النهر المنصوصة وذكره .

قال في القواعد : وهذا أحسن .

وقد يكون لحظ هذا جده